

وزاد بعضهم او الوضع هو الحكم على الشيء بكونه سببا  
او شرطا او مانعا فلذلك احكام هذه الثلاثة في قواعد السببية  
ما يتصل بالآجر واصطلاحا كل وصف ظاهر منضبط دلل  
على كونه معرفة لاثبات حكم شرعي بحيث يلزم من وجوده الوجود من  
عدمه العدم ويمتنع وجود الحكم بدونه وتختلف الحكم عنه يكون اما  
لوجود مانع او فقد شرط **قاعدة السبب** اما معنوية او وقتية فالاول  
ان يكون الوصف مستلزما حكمه باعتبار على شرعية الحكم المسبب فانه  
سبب الاستفاد والالتفاف والمباشرة واليد فانها سبب الضمان  
والزنا فانه سبب الحد والثاني ان يكون الوقت مقتضيا لشئ  
حكم شرعي كواقبت الصلوات **قاعدة** من الاسباب ما لا يظهر  
فيه المناسبة وان كان مناسباً في نفس الامر كالذئب و باقى  
اوقات الصلوات الموجبة للصلوة والحدث الموجب للوضوء و  
الغسل والاعتداد مع عدم الدخول واستيناف العرق في المسئلة  
بعد الترتيب وعدتها الهولاء وشرى الجران وتقدم الاضعف في السعي  
على الاقوى في سرات العرفى على القول الاصح من عدم التورث

منه

تأخر

ما ورث منه والحكمة الظاهرة في ذلك مجرد الادعان والافتقار  
ومن ثم قيل بان الثواب فيه اعظم لما فيه من الافتقار المحض وسها  
ما يظرفه المناسبة ويخص باسم العلة كالعبادة الموجبة للعدل والزا  
الموجب للحد والقيل الموجب للقصاص والعدن موجب للحد الكبري  
الموجبة للفق **قاعدة السبب** قد يكون فولا كالعقد والايقاع وقد  
تلكية الاحرام والنسبية وقد يكون فعلا كالتقاط والاحتياز واحياء  
الموات والكفر والزنا وقتل النفس المعصومة والوطء المرفز لك اللهب  
وربما كان السبب الفعلى اقوى من القولى فان السقية لو وطئ امته  
واجبها صارت ام ولد شعتق بموته ولو باشر عتقها البصع والعبد  
لو التقط مملك السيد ولا يتملك ولو وهب لم يملك السيد **قاعدة** ولا  
اقسام السبب والسبب باعتبار الزمان ثلثة الاول ما يقارن  
المسبب كالشرب والزنا والسرقة والحاربة المقارنة لاستحقاق  
الحد وقتل الكافر يقارنه اسحقاق السلب مع الشرط لا بدونه في  
الاصح وقيل يقارن الملك واسبابه الفعلية كالحيازة والاصطيا  
والاخذ من المعدن واحياء الموات **الثاني** ما يقدم فيه المسبب

والاحتياط

تعلق ان شأهم

الاختياز